

مختار الصحاح

من صحاح اللغة

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد
المفتش بالمعاهد الدينية

و

محمد عبد اللطيف السبكي
المفتش بالمعاهد الدينية

يطلب من
المكتبة التجارية الكبرى
بمصر ص. ب ٥٧٨

جميع حقوق الطبع والنقل محفوظة

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ،

وبعد ؛ فقد دعانا إلى إخراج هذا الكتاب على الوجه الذى نراه ، وحبب إلينا احتمال ما لقينا فى سبيله من الجهد ، وهوّن علينا ما تكبدنا فى إصداره من نَصَب لا يعلم قدره إلا الله وحده — ثلاثةُ أمور :

أولها : إيماننا القوىّ بأن اللغة هى الباب الأول من كتاب المعرفة الإنسانية ، وأولى الدعائم التى يرتكز عليها تفهم الناس بعضهم عن بعض . وكيف لا وأنت تجد كل علم يفتقر فى بيان حقائقه وتجليتها إلى اللغة فى حين أنك لا تجد اللغةَ تفتقر إلى شىء من العلوم ؟ وإن يكن العلماء قد استنبطوا لدراستها وبيان تطوّرها وكيفية النطق بها ووجوه رسم مفرداتها علوماً وقواعد فهذه العلوم والقواعد خارجة عن أصل اللغة ودلالة كل لفظ منها على المعنى الذى يراد منه . ثم إن اللغة بعد ذلك كله صلةٌ بين الشعوب الناطقة بها : تقوم فى التأليف بين قلوبهم وفى توحيد مزاجهم إلى

حدّ مّا مقام لحمة النسب ووشائج القربى، وتسلك فى سبيل اتحاد رأيهم وهوامم وثقافتهم أقومَ ماتسلكه الروابط الطبيعية من الطرق؛ فمن اضطلع ببعض العبء فى سبيل العربية فقد وضع لبنة صالحة فى بناء الجامعة التى ينشدها رجالات الشرق وتصبو إليها نفوسهم، ومن يمدد بسبب من أسبابها فقد أسدى إلى العروبة يداً لا يجحدها إلا أولئك الذين يؤذى نفوسهم أن يجمع الله شمل العرب بعد أن بدّدته المطامع، وأتت عليه الأغراضُ المريضة، أو كادت، ونحن من أبناء العربية الذين لم تفتنهم مباهج الغرب ومظاهره، ولم تلفتهم عن مجد آبائهم ألوان بغيه ولا مفاتنُه: تلك المفاتن التى نصبها أهله شباكا للشرق وأهله، وما زالوا يدفعونهم إليها حتى لم ينج من كيدهم إلا من عصم الله فاستمسك بشىء من روحيته ووطنيته وعزته وآماله فى المستقبل: فكان لابدّ لنا من الاشتراك فى البناء، وكانت اللغة هى المظهر الذى أردنا أن نجلوَ عملنا فيه

وثانيها: أنا وجدنا العلماء فى كل أمة من الأمم الحية قد بذلوا مجهودات موفقةً فى سبيل لغتهم: فكان من أثر هذا المجهود أن تجد، فى كل لغة معجما أو معاجم جيّدة الوضع قريبة المأخذ دانية القطاف

وتجدهم قد جعلوها من ناشئة الأمة على طرف الثُّمام، تصحبهم فى مغداهم ورواحهم، من غير أن ينوء أحدهم بحَمْلها أو يشق عليه البحثُ فيها، ومن غير أن يقع من تقصير مؤلفيها أو ناشريها فى خطإ أو لَبْس، ووجدنا أنه لم تُحْرَمْ ناشئة أمة من مثل هذا العمل الجليل إلا ناشئة الأمة العربية؛ فالمعاجم التى بين أيدى نابتتنا لايخلو واحد منها من أحد ثلاثة أمور: اتساعٍ فى البحث وما يتبعه من ذكر الآراء المختلفة لنقَلَة اللغة الأوّلين وتشعُّب ذلك كله حتى يورث السَّأَم والمَلَال مَنْ ليس من غرضه التدقيقُ والموازنة، أو تحريفٍ فى النقل وقلة من الضبط من شأنهما أن يوقعا الناشئ فى الخطإ واللبس فينحرفَ لسانه ويعدل عن الجادّة من حيث أراد الهداية والتقويم، أو رداءةٍ فى عرض المعجم من شأنها أن تَحُول بين الناشئة والإفادة منه؛ فكان لابدّ لنا من القيام بما قصر عنه جهابذة هذه الأمة وعلماؤها، وكان لابدّ لنا من محاولة البراءة من العيوب الثلاثة، حتى يجىء معجمنا جيِّد التحرير كثير الضبط لا يتعرض لذكر الخلاف إلا أن يكون أمرا لا مَعْدَى عنه ولا يسوءُ عَرْضه

وثالثها: أنا أردنا أن نقطع الحجة على الذين ساء رأيهم فى العربية

فأصبحوا لها كارهين ، واشتدّ بهم سوء الرأى فطفقوا يدفعون الناس عن ورود مائها النمير ، ويذودونهم عن الاستظلال بظلها الوارف ، ولا ذنب لها - علم الله - إلا توانى أهلها وغفلتهم عن الواغلين عليهم ممن لا يحسنها ولا يدين لها بفضل ، ولو أنهم خلعوا عن أنفسهم رداء الونى ، وحَمَوْا جماعتهم من أن ينضم إليها دخيل : إذن لظهر جَلَال العربية لكل ذى عينين ، ولآمَنَ بها كل جاحد

☆ ☆ ☆

يرجع تفكيرنا فى إخراج هذا الكتاب إلى عهد بعيد ، إذ جلسنا يوما نتذاكر حاجة العربية إلى معجم صغير يشتمل على أغلب المفردات دورانا فى الكلام وأكثرها تردّدًا على الألسنة ، وتردّدنا أوّل الأمر ، وطال تردّدنا ، وكنّا نميل إلى أن نخرج معجما من المعاجم الصغيرة التى ألفها أحد قُدَامى العلماء ؛ لأنه أجرى أن يَتَقَبّله الناسُ ويثقوا به ويُحِلُّوه من أنفسهم محلّ التقدير ، ثم عَدَلَ بنا عن ذلك مخافةُ ألا يكون المعجم الذى يقع اختيارنا عليه وافيا بالغرض الذى جعلناه أساس الفكرة ، فرأينا أن نثير دفائن معاجمنا ونختار منها ما نشاء ، ثم صرَفَنا عن ذلك علمنا أن لعلم القُدَامى

من القداسة ونَبَاهَةَ الذكر ماليس لمحدَث وإن جلّ خطره وعظم شأنه ، ثم اتفق رأينا على أن نجمع بين الأمرين ، ونؤلف بين الطريقين ليكون لكتابنا ما لكتب السابقين الأولين من الثقة به ، وما لكتب المحدثين من الوفاء بالغرض : فاخترنا كتاب « مختار الصحاح » الذى صنفه الإمام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى أحد علماء القرن الثامن الهجرى وجعلناه الأساس الأول لكتابنا هذا : نضبط مفرداته ضبطًا تامًّا ، ونحققه تحقيقا دقيقا بالرجوع إلى أصله وإلى أمهات اللغة التى بين أيدينا ، ثم نزيد عليه زيادات ذاتَ بال نقتطفها من الكتب الموثوق بها ، ونميز هذه الزيادات بعلامة تدل على زيادتها ، ونرشد إلى مصدرها ، بعد أن نتقيد بعبارة الأصل الذى أخذت عنه ؛ ليرجع إليها من أحب ، ولنبرأ من أن نقول على أهل اللسان ماليس لهم به علم . وحسنت لدينا هذه الفكرة فأخذنا فى تحقيقها وشرعنا نأخذ الأهبة لإبرازها ؛ ثم تردّدنا فى أمر آخر يرجع إلى ترتيب موادّ الكتاب : أنرتبه على الحرفين الأول والثانى من أصول المادة كما صنع الزمخشرى فى أساسه والفيومى فى مصباحه وابن الأثير فى نهايته : أم نرتبه على الحرفين الأول والآخر من أصول المادة كما فعل الجوهرى فى

صحاحه والرازى فى مختاره وابن منظور فى لسانه والفيروزابادى فى محيطه ؟ ورأينا فى آخر الأمر أن ترتيب الأولين أقرب إلى أذهان الناشئة وأسهل عليهم فتخيرناه لترتيب هذا الكتاب

* * *

يشتمل كتابنا هذا إذَنْ على جميع المواد التى يشتمل عليها كتاب « مختار الصِّحاح » الذى ألفه الإمام الرازى ، ولم نحذف منه شيئا كما فعل الذين قاموا على ترتيبه من رجال وزارة المعارف المصرية ، وقد بالغنا فى ترتيب موادّه فلم نقدم شيئا حقّه التأخير كما فعلوا ، وضبطنا مفرداته ضبطا لايبقى معه تردد لقارئ ولا مَجَالٌ للبس على مبتدئ ، ويشتمل على زيادةٍ كثيرة هامة تبلغ مقدار نصف المختار ، وقد سلكنا فى هذه الزيادة مسلك الضبط والتحقيق الذى سلكناه فى المزيد عليه ، ونسبنا كل جزء منها إلى أصله برمز اصطلحنا عليه ، ولاتخلو هذه الزيادة عن واحد من أربعة أنواع :

الأول : زيادة مادّة برأسها يكون الرازى قد أغفلها بتة

الثانى : زيادة بعض المفردات فى مادة من المواد يكون الرازى قد بوب لها وجاء ببعض مفرداتها ، فرأينا أن مازدْناه

عما تركه من مفرداتها مما لا يستغنى عنه

الثالث : زيادة نصّ أشار الرازى إليه ولم يذكره . كأن يقول : وهو فى الحديث ، أو يقول : وقد ورد فى بيت من الشعر ، أو نحو ذلك ، وحينئذ نأتى بالحديث أو بالشعر الذى أشار إليه.

الرابع : زيادة ضَبْط فى فعل أو اسم على ضبط آخر ذكره الرازى وقد وضعنا كل زيادة زدناها بين قوسين قائمين هكذا [ ] وجعلنا الرمز الدال على مرجع هذه الزيادة بداخل القوسين مسبوقاً بعلامة هكذا =

ونحسب أننا قد أدينا للعربية بهذا العمل بعض ما هى خليقة به وبعض ما يستوجبه ما لها فى قلوبنا من حبّ وإخلاص

✿ ✿ ✿

فأما الزيادات التى ذكرنا شأنها فهى مأخوذة عن الكتب الآتية :

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : لسا

(٢) أساس البلاغة ، للزمخشرى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : أس

(٣) النهاية لابن الأثير ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : نها

(٤) القاموس المحيط ، للمجد الفيروزابادى ، ورمزنا إلى ماأخذ عنه هكذا : قا

(٥) الصحاح ، للجوهرى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : صحا

(٦) المجمل ، لابن فارس ، ورمزنا إلى ماأخذ عنه هكذا : مجـ

(٧) تاج العروس ، للمرتضى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : تا

(٨) المصباح المنير ، للفيومى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : مص

٩) محيط المحيط ، للبستانى ، ورمزنا إلى ماأخذ عنه هكذا : يط ، غير أننا لم نأخذ عنه شيئا إلا ماوافق فيه واحدا من الكتب السابقة ، ولذلك لاتجد رمزه إلا مسبوقا برمز واحد منها .

* * *

ولما كان للرازى فى مختاره مقدمة بَيَّنَ فيها اصطلاحاته التى جرى عليها ، وكان المختار أساس عملنا هذا . وكان لابدّ لنا من بيان مصطلحات هذا الكتاب ؛ رأينا أن نضع مقدمة الرازى بين يدى القارئ : ليكون ذلك أقرب إلى الفائدة وأعظم فى النفع ؛ مع إعلامنا قارئ هذا الكتاب أننا جرينا فى زيادتنا على النص على ضبط الكلمات ، أسماء كانت أو أفعالا ، ولم نلتزم إلا أن يكون

الموزون موافقا للميزان ؛ فلا ينبغى له أن يتوهم فيما لم ننص عليه من تصريف الموزون أنه طبق تصريف الميزان.

۞ ۞ ۞

ودَعَمْنَا ذلك كله بصور الكثير من أنواع الحيوان والنبات وأجزائهما : ليكون أعون على التحديد ، وأشدّ تثبيتا للمعنى

۞ ۞ ۞

ولا يفوتنا أن ننوه بما بذله ناشر هذا الكتاب - الحاج مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى - من صبر ومال ، وما كان يقدمه لنا من معونة خليقة بالثناء والشكر : فقد صبر الصبر الجميل وأنفق الكثير من ماله ، وتخير أجود حروف الطباعة ، وأمهر صناع هذه المهنة ، فله على ذلك كله شكر الصابرين المجاهدين .

۞ ۞ ۞

فإن يكن فى عملنا هذا غَنَاء، وكُنَّا قد وصلنا به تراث الآباء ، فذلك ما رجونا أن يكون

جعله الله خالصا لوجهه ، مُدْنيا من مثوبته ، آمين ؟

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد ، محمد عبد اللطيف السبكى

مقدمة الرازى رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع المحامد على جميع النِّعم ، والصلاة والسلام على خير خَلْقه محمد المبعوث إلى خير الأُمَم ، وعلى آله وصحبه مَفَاتيح الحِكَم ومصابيح الظُّلَم .

قال العبد المفتقر إلى رحمة ربه ومغفرته محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى رحمه الله تعالى :

هـذا مختصر فى علم اللغة جمعته من كتاب الصِّحاح للإمام العالم العلامة أبى نصر إسمعيل بن حماد الجوهرىّ رحمه الله تعالى ، لما رأيته أحسن أُصول اللغة ترتيباً ، وأوفرها تهذيبا ، وأسهلها تناولا ، وأسهلها تداولا ، وسميته : (مختار الصِّحاح) واقتصرت فيه على مالا بدَّ لكل عالم فقيه ، أو حافظ ، أو مُحَدِّث ، أو أديب ، من معرفته وحفظه : لكثرة استعماله وجَرَيانه على الألسُن مما هو الأهمُّ فالأهمّ ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز والأحاديث النبويَّة ، واجتنبت فيه عَويصَ اللغة وغريبَها ، طلباً للاختصار وتسهيلاً للحفظ وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهرىّ وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ومما فتح الله تعالى به علىّ ، فكل موضع مكتوب فيه (قلت) فإنه من الفوائد التى زدتها على الأصل . وكل ما أهمله الجوهرىّ من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرها فإنى ذكرتُه إما بالنصّ على حركاته أو بردِّه إلى واحد من المَوازين

العشرين التى أذكرها الآن إن شاء الله تعالى . إلا مالم أجده من هذين النوعين فى أصول اللغة الموثوق بها والمعتَمَد عليها فإنى قَفَوْت أثرَه رحمه الله تعالى فى ذكره مُهْمَلاً ، لئلا أكون زائداً على الأصل شيئاً بطريق القياس ، بل كل مازدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها .

وأبواب الأفعال الثلاثية محصورة فى ستة أنواع لاغير .

الباب الأول — فَعَلَ يَفْعُلُ ، بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع . والمذكور منه سبعة موازين : نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْراً ، دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولاً ، كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابَةً ، رَدَّ يَرُدُّ رَدًّا ، قَالَ يَقُولُ قَوْلاً ، عَدَا يَعْدُو عَدْواً سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا .

الباب الثانى — فَعَلَ يَفْعِلُ ، بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع . والمذكور منه خمسة موازين : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً ، جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً ، بَاعَ يَبِيعُ بَيْعاً ، وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً ، رَمَى يَرْمِى رَمْياً .

الباب الثالث — فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ بفتح العين فى الماضى والمضارع . والمذكور منه ميزانان : قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا ، خَضَعَ يَخْضَعُ خُضُوعاً .

الباب الرابع — فَعِلَ يَفْعَلُ ، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع . والمذكور منه أربعة موازين : طَرِبَ يَطْرَبُ طَرَباً ، فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْماً ، سَلِمَ يَسْلَمُ سَلَامَةً ، صَدِىَ يَصْدَى صَدًى .

الباب الخامس — فَعُلَ يَفْعُلُ ، بضم العين فى الماضى والمضارع . والمذكور منه ميزانان : ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرَافَةً ، سَهُلَ يَسْهُلُ سُهُولَة .

الباب السادس — فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين فى الماضى والمضارع : كوَثِقَ يَثِقُ وُثُوقًا ونحوه ، وهو قليل : فلذلك لم نذكر منه ميزانا نرده إليه ، بل حيث جاء فى الكتاب ننص على وزانه ووزان مصدره .

وإنما خصصت هذه الموازين العشرين بالذكر دون غيرها ، لأنى آعتبرتها فوجدتها أكثر الأوزان التى يشتمل عليها هذا المختصر .

قاعدة :

إعلم أن الأصل والقياس الغالب فى أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فَعَل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فَعْل بسكون العين إن كان الفعل متعديا ، وعلى وزن فُعُول إن كان الفعل لازما . مثاله من الباب الأول : نَصَرَ نَصْرًا ، قَعَدَ قُعُودًا . ومن الباب الثانى : ضَرَبَ ضَرْبًا ، جَلَسَ جُلُوسًا . ومن الباب الثالث : قَطَعَ قَطْعًا ، خَضَعَ خُضُوعًا . ومتى كان فَعِلَ مكسور العين ويَفْعَل مفتوح العين كان مصدره على وزن فَعْل أيضا إن كان الفعل متعديا ، وعلى وزن فَعَل بفتحتين ، إن كان لازما . مثاله فَهِمَ فَهْمًا ، طَرِبَ طَرَبًا . ومتى كان فَعُلَ مضموم العين كان مصدره على وزن فَعَالَة بالفتح أو فُعُولَة بالضم أو فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين ، وفَعَالَة هى الأغلب . مثاله : ظَرُفَ ظَرَافَةً ، سَهُلَ سُهُولَةً ، عَظُمَ عِظَمًا . هذا هو القياس فى الكل . وأما المصادر السماعية فلا طريق لضبطها إلا السماع والحفظ ، والسماع مقدَّم على القياس ، فلا يُصَار إلى القياس إلا عند عدم السماع .

قاعدة ثانية :

اعلم أن الأبواب الثلاثة الأُوَل لا يكفى فيها النَّصُّ على حركة الحرف الأوسط من الماضى فى معرفة وزن المضارع : لاختلاف وزن المضارع مع آتحاد الماضى ، فلابدّ من النص على المضارع أيضاً أو ردّه إلى بعض الموازين المذكورة . وأما الباب الرابع والخامس فيكفى فيهما النص على حركة الحرف الأوسط من الماضى فى معرفة وزن المضارع ؛ لأن مضارع فَعِلَ بالكسر عند الإطلاق لا يكون إلا يَفْعَل بالفتح ، كذا آصطلاح أئمة اللغة فى كتبهم : لأن آجتماع الكسر فى الماضى والمضارع قليل ، وكذا آجتماع الكسر فى الماضى مع الضم فى المضارع قليل أيضاً ، لأنه من تداخل اللغتين ، مثل فَضِلَ يَفْضُلُ ونحوه ، فمتى آتفق نَصُّوا عليه فيهما . ومضارع فَعُل بالضم لا يكون إلا يَفْعُل بالضم ، ففى الباب الرابع والخامس لا نذكر إلا الماضى المقيد والمصدر فقط طلباً للإيجاز . ومتى قلنا فى فِعْلٍ مضارع بالضم أو بالكسر ، فاعلم أن ماضيه مفتوح الوسط لا محالة . وكذا أيضاً لا نذكر مصدر الفعل الرباعى ، مع ذكر الفعل إلا نادراً : لأن مصدره مُطَّرد على وزن الإفعال بالكسر لايختلف . وكذا نُسْنِدُ كُلَّ فِعْلٍ نذكره إلى ضمير الغائب غالباً ، لأنه أخصر فى الكتابة إلا فى موضع يُفْضِى إلى آشتباه الفعل المتعدى باللازم آشتباهاً لا يزول من اللفظ الذى نفسر به الفعل . أو يكون فى إسناده إلى ضمير المتكلم فائدة معرفة كونه واويًّا أو يائيًّا ، نحو غزوت ورميت ، فيكون إسناده إلى ضمير

المتكلم دالاًّ على مضارعه . أو يكون مُضَاعَفاً فيكون إسناده إلى ضمير المتكلم مع النص على حركة عين الفعل دالا على بابه ، نحو صَدَدْتُ ومِسِسْتُ ونحوهما ، أو فائدة أخرى إذا طلبها الحاذق وجدها ؛ فحينئذ نُسْنِدُه إلى ضمير المتكلم ونترك الاختصار دفعاً للاشتباه ، أو تحصيلا للفائدة الزائدة . وإنما نذكر فى أثناء المختصر لفظ الماضى مع قولنا : إنه من باب كذا ، لفائدة زائدة على معرفة بابه ، وهى كونه متعدّيا بنفسه أو بواسطة حرف الجر وأىُّ حرفٍ هو . وأما ماعدا الثلاثى من الأفعال فإنا لم نذكر له ميزانا ؛ لأنه جار على القياس فى الغالب ، فتى عُرِف ماضيه عرف مضارعه ومصدره ، إلا ما خرج مضارعه أو مصدره عن قياس ماضيه ، فإنا ننبه عليه . وكذا أيضا لم نذكر الفعل المتعدّى بالهمزة أو بالتضعيف بعد ذكر لازمه ؛ لأن لازمه متى عرف فقد عرف تعدّيه بالهمزة والتضعيف من قاعدة العربية ، كيف وإن تلك القاعدة مذكورة أيضاً فى حرف الباء الجارة من باب الألف اللينة فى هذا المختصر . فان اتفق ذكر الفعل لازما أومتعدّيا بواسطة فذلك لفائدة زائدة تختص بذلك الموضع غالبا .

قاعدة ثالثة :

اِعلم أنا متى ذكرنا مع الفعل مصدراً بوزن التفعيل أو التَّفَعُّل أو التَّفْعِلة أو ذكرنا مصدراً من هذه الأوزان الثلاثة وحده أو قلنا فَعَّلَهُ فَتَفَعَّل ، كان ذلك كله نصًّا على أن الفعل مُشَدَّد إذ هو القاعدة فيُؤْمَن الاشتباه فيه مع ذلك .

والتزمنا في الموازين أنّا متى قلنا في فعل من الأفعال إنه من باب ضَرَبَ أو نَصَرَ أو قَطَعَ أو غير ذلك من الموازين المعدودة، فإنه يكون موازناً له في حركات ماضيه ومضارعه ومصدره أيضاً، على التصريف المذكور عند ذكر الموازين، لا على غيره إن كان الميزان تصريف آخر غير التصريف الذي ذكرناه

وأما الأسماء فإنا ضبطنا كل اسم يشتبه على الأعم الأغلب: إما بذكر مثال مشهور عقيبه، وإما بالنص على حركات حروفه التي يقع فيها اللبس وإن كان كثير مما قيدناه يستغني عن تقييده الخواص، ولهذا أهمله الجوهري رحمه الله تعالى لظهوره عنده. ولكنا قصدنا بزيادة الضبط بالميزان أو بالنص عمومَ الانتفاع به، وألاَّ يتطرق إليه بمرور الأيام تحريف النسّاخ وتصحيفهم، فإن أكثر أصول اللغة إنما يقِلُّ الانتفاع بها ويَعْسُر لعِلَّتين: إحداهما عُسْر الترتيب بالنسبة إلى الأعمّ الأغلب، والثانية قلة الضبط فيها بالموازين المشهورة وقلة التنصيص على أنواع الحركات، اعتماداً من مصنفيها على ضبطها بالشكل الذي يعكسه التبديل والتحريف عن قريب، أو اعتماداً على ظهورها عندهم فيهملونها من أصل التصنيف .

وأنا أسأل الله تعالى، أن يجعل علمي وعملي خالصاً لوجهه الكريم، وينفعني وإياكم به إنه هو البَرّ الرحيم ؟